



عقدت لجنة السياحة والطيران المدني بجمعية رجال الأعمال المصريين إجتماعاً برئاسة: الدكتور/ فاروق ناصر – رئيس اللجنة، وحضور الدكتور/ نيفين عبد الخالق – عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة التنمية المستدامة، والأستاذ / محمد منتصر – نائب أول رئيس اللجنة، والأستاذ / محمد كامل – نائب ثاني رئيس اللجنة وعدد من السادة اعضاء الجمعية من رؤساء وممثلي الشركات العاملة بقطاع السياحة وذلك في تمام الساعة الثانية والنصف ظهراً يوم الخميس الموافق ١١ مايو ٢٠٢٣ بمقر الجمعية بالجيزة، حيث عُقد اللقاء بهدف فتح باب الحوار والمناقشة حول:

” الأوضاع الحالية للسياحة المصرية في ظل المستجدات الإقتصادية الراهنة ،

ومقترحات اللجنة حول دور مجتمع الأعمال لتنشيط السياحة في ظل ذلك”

بدأ اللقاء بكلمة الدكتور/ فاروق ناصر – رئيس اللجنة ، وقد رحب سيادته بالسادة الحضور من أعضاء الجمعية، مؤكداً أن اللجنة تعد مجموعة من التوصيات والمقترحات لعرضها على السيد وزير السياحة والآثار وكافة الجهات المعنية بشأن التحديات الراهنة التي يشهدها القطاع وفي مقدمتها ايجاد بديل لإلغاء مبادرات التمويل منخفض الفائدة من جانب وزارة المالية والبنوك المصرية.

وأكد سيادته أن إلغاء مبادرة التمويل ٨٪ تمثل عقبة كبيرة أمام شركات السياحة لتحقيق استراتيجية الدولة بإستهداف نمو عائد القطاع إلي ٣٠ مليار دولار من خلال جذب نحو ٣٠ مليون سائح وهو ما يتطلب مضاعفة الطاقة الاستيعابية للمطارات وكذلك الفنادق من ٢٢٠ الف غرفة فندقية إلي ٤٤٠ الف غرفة حيث لا يمكن لشركات السياحة الحصول على التمويل المناسب لإنشاء هذا الكم من الغرف.

كما أشار سيادته إلى مقترح بإنشاء شركة لإدارة الوحدات السياحية والشقق الفندقية للراغبين في تسجيل وحداتهم للإيجار خاصة بشرم الشيخ والغردقة ومرسي علم وذلك بعد دراسة واستيفاء كافة الضوابط الأمنية وتوفير مستوى الخدمات المطلوبة والاشتراطات اللازمة لتحقيق رفاهية السائحين.

ثم أشار الأستاذ / محمد منتصر - نائب أول رئيس اللجنة ، أن اللجنة تعد ورقة عمل بكافة التحديات

التي تواجهها شركات السياحة لعرضها على وزير السياحة والآثار وهيئة تنشيط السياحة في القريب العاجل متضمنة الحلول السريعة لإنقاذ صناعة السياحة في مصر وفي مقدمتها مشكلة التمويل وارتفاع أسعار الاتوبيسات السياحية وانخفاض الطاقة الفندقية والقدرة الاستيعابية لأسطول النقل السياحي والمطارات.

كما أشاد سيادته بمقترح تأجير الشقق الفندقية كبديل لإنخفاض عدد الغرف الفندقية، وأشار إلى ضرورة تشجيع بيع الوحدات السياحية للأجانب والتي يقوموا بتأجيرها فيما بعد وهو ما يسمى بسياحة الإقامة، كما أشار سيادته إلى مقترح السماح باستيراد اتوبيسات سياحية موديل ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ لسد الفجوة في أسطول النقل السياحي وللتغلب على ارتفاع أسعار الاتوبيسات السياحية.

ثم أكد سيادته أن سياحة الإقامة تعد مجال ناجح ومبشر إلا أنه يحتاج إلى المزيد من التنظيم مثل فكرة عقد البيع الموحد للأجانب، مشيراً إلى أن العديد من المطورين العقاريين يقومون ببيع تلك الوحدات في الأقصر.

كما أكد الأستاذ / محمد كامل - نائب ثاني رئيس اللجنة، أنه يوجد الكثير من العقبات والتحديات التي

تواجه سياحة المؤتمرات وتنظيمها، بالرغم من أن مصر تمتلك قاعات مؤهلة ومجهزة على أعلى المستويات لتنظيم وإستقبال كبرى المؤتمرات العالمية، الأمر الذي يتطلب ضرورة الإهتمام بهذا القطاع الحيوي والهام الذي سيكون له أثر إيجابي كبير على تنشيط وزيادة السياحة الوافدة إلى مصر، وبالتالي رفع نمو العائد لقطاع السياحة المصرية ومن ثم زيادة النقد الأجنبي.

ثم أكد سيادته على ضرورة المطالبة باعفاءات ضريبية على الأقل لمدة ٥ سنوات وعودة الاعفاءات الجمركية حيث ان حد الاعفاء اصبح ٤٠٠ الف جنية لأي مركبة.

ثم تم فتح باب الحوار والمناقشة حيث تم إستعراض ومناقشة أهم النقاط والتوصيات التالية:

- تم التأكيد على أهمية تشجيع الدولة لسياحة المؤتمرات والسياحة التعليمية في مدن شرم الشيخ والغردقة والترويج لها في مدينة العلمين الجديدة والتي بدأت تجذب سياحة المؤتمرات مؤخراً بشكل ملحوظ
- تم التأكيد على أهمية تشجيع السياحة الرياضية في مصر خاصةً بعد حصول قطر على أفضل واجهة سياحية بعد تنظيمها فاعليات كأس العالم الاخير.
- تمت الإشارة إلى عدد من التحديات التي تواجه قطاع السياحة بصفة عامة وأيضاً سياحة المؤتمرات والسياحة والرياضية وعلى رأسها: مشكلة الفيزا والموافقات الأمنية، الأمر الذي يتطلب وجود تعاون مشترك بين هيئة تنشيط السياحة والاتحادات الرياضية لوضع أجندة بالمباريات الدولية الهامة المستهدف جذب إستضافتها في مصر.
- تمت الإشارة إلى أن مصر اتخذت خطوات جيدة لتسهيل إصدار تأشيرات السياحة، وهي تعد خطوة إيجابية تجاه تنسيط القطاع وحركة السياحة الوافدة إلى مصر.
- تم التأكيد على ضرورة إعادة تفعيل الوحدة الخضراء بوزارة السياحة والآثار لتسهيل اصدار التراخيص للسياحة البيئية.
- تم الإقتراح بإعفاء النشاط السياحي من الجمارك والضرائب لمدة ٥ سنوات على الأقل بديلاً عن إلغاء مبادرة التمويل ٨٪ بجانب تشجيع إقامة معارض الطيران في مصر أسوة بمعرض طيران دبي.
- تمت الإشارة إلى قرار وزارة السياحة والآثار والذي صدر مؤخراً إلى جميع البنوك المصرية بالتوقف عن سداد أي فروق سعر فائدة للبنوك و الناتجة عن تطبيق مبادرات السياحة والفنادق ذات سعر الفائدة المنخفضة والتي كانت ٨٪ وتم زيادتها إلى ١١ ٪ ، وقد قامت البنوك على الفور بالامتناع الفوري عن صرف أي مبالغ على نسبة الفائدة المنخفضة، كما تم تطبيق ذلك أيضاً على المشروعات التي صدر لها موافقات بالمبادرة او التي مازالت في مرحلة الصرف، كما قامت البنوك بالتواصل مع العملاء بالفعل و عرض تطبيق نسبة الفائدة المتداولة حالياً من ٢١ إلى ٢٢,٥ ٪، الأمر الذي يتطلب ضرورة عرض هذا الأمر على وزارة السياحة والآثار لتوضيح كافة الآثار السلبية التي ستننتج عن هذا القرار، وهي هذا الآن فقد تم إقتراح ما يلي:
 - ✓ إستمرار التمويل على نفس ذات المشروع بنفس الشروط وكذلك طلبات زيادة أو إستكمال التمويل حتى إستكمال المشروع نفسه
 - ✓ يمكن عمل تعهدات من المقترض المستفيد من المبادرة بأن يتم السداد للأقساط عند إستحقاقها
 - ✓ بالمعادل الرسمي بالعملة الأجنبية
 - ✓ دراسة تقديم القروض بالعملة الأجنبية بنفس نسبة الفائدة العالمية على الدولار ويكون الصرف بالجنيه المصرى بسعر السوق الفعلى وان يكون السداد بالعملة الأجنبية مباشرة
 - ✓ إمكانية زيادة نسبة الفائدة بحد أقصى ٢,٥ ٪ إضافية اي ١٣,٥ ٪ .
 - ✓ أولوية لمشروعات إحلال و تجديد الفنادق القائمة بالفعل لسرعة إعادة إفتتاحها

وفي نهاية اللقاء تم الإتفاق على : أن يتم إرسال الموضوعات والتوصيات التي تم مناقشتها خلال اللقاء إلى كلٍ من:

- الدكتور / أحمد عيسى طه عيسى – وزير السياحة والآثار
- الأستاذ/ عمرو راضي – رئيس هيئة تنشيط السياحة

ثم إنتهى اللقاء حيث قام الدكتور/ فاروق ناصر – رئيس اللجنة، بتوجيه الشكر للسادة الحضور على حسن المشاركة الفعالة خلال اللقاء.